

الهدف، ولا داعي للأسف على ذلك، بالتأكيد» (معاريف، ١٩٨٨/٨/١).

واعتبر رئيس هيئة الطاقم الانتخابي في الليكود، الوزير موسى أرنس، ان قرارات الملك وجهت ضربة موجعة الى موقف المعراخ وبرنامجه، لأن الحديث عن اعادة مناطق الى الاردن، أصبح معناه اعادة تلك المناطق الى م.ت.ف. وأضاف أرنس: «وانا اقترح على المعراخ ان يأخذ الملك حسين على محمل الجد، وان يصدقه عندما يتحدث عن الانفصال، لا أن يعتبر ذلك مجرد مناورة من جانبه» (معاريف، ١٩٨٨/٨/٢).

لكن هذا الانسجام والتماسك في الموقف الذي يبدو في تصريحات بعض زعماء الليكود لا يمكن ان يقلل من شأن التحدي الذي طرحته القرارات الاردنية. فاذا أخذنا بنصيحة الوزير أرنس للمعراخ، أي باعتبار القرارات الاردنية خطوة استراتيجية وليست مجرد مناورة من جانب الملك، فعندها «سوف تجد اسرائيل نفسها - على حد تعبير ارييه ناؤور، وهو حيوتي سابق طرد من الحركة بسبب اتهامه بالخروج على مبادئ الحركة - وجهاً لوجه أمام الفلسطينيين، دون الاردن كطرف وسيط. والسذج فقط هم الذين يعتقدون بأن م.ت.ف. لن تملأ الفراغ الذي سوف ينشأ اذا تحقق انسحاب الاردن من المسيرة». وأضاف ناؤور سائلاً: «هل نحن معنيون، حقاً، بجراء مفاوضات مع عرفات بدلاً من حسين؟ وهل لنا مصلحة في ذلك؟». وأجاب: «ينبغي الآن ترك الجواب عن هذا السؤال المصري للصدفة. فمن الواجب أن نجيب عنه بأنفسنا، والأ نسمح للاغيار بحسم مستقبلنا القومي» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٨/٣).

وبهذا لم يقدم أي من الحزبين الكبيرين على استخلاص النتائج المترتبة على تلك القرارات ذات الصلة بموقفه وبرنامجه السياسي. فالعمل واصل اعتبار القرارات الاردنية خطوة تكتيكية، وبالتالي فان الخيار الاردني لم يمت.

أما الليكود الذي ينادي بالحل الصهيوني القومي بالنسبة الى مصير المناطق المحتلة، ويتمسك باتفاقيتي كامب ديفيد كأطار للتسوية الشاملة على الجبهة الشرقية، وبمشروع الحكم الذاتي

النظر هذه كشفت، تماماً، عن ان التيار المركزي في حزب العمل لا يزال بعيداً حتى من تلك الصيغة التي لا تتضمن أي التزام لناحية جوهر الحل. وبعد جولات من المناقشات اتسمت بالحدة في مؤسسات الحزب المختلفة، تم ادخال تعديل «تجميلي» على البرنامج السياسي، اقره المكتب السياسي لاحقاً، ونص على استعداد اسرائيل للتفاوض مع وفد اردني ومع فلسطينيين من المناطق المحتلة في اطار مفاوضات سلام تحت مظلة مؤتمر دولي، وليس مع وفد اردني - فلسطيني مشترك، وفقاً للصيغة القديمة (دافار، ١٩٨٨/٨/١٩).

### المأزق والتحدي

في المقابل، شكّلت خطوة الملك حسين، بمعناها المباشر، أي طرح الخيار الفلسطيني في وجه الخيار الصهيوني القومي، تحدياً لبرنامج الليكود السياسي، وأحدثت، وان ليس بالقدر ذاته، بعض الاربك في صفوف قاداته، جراء مطالبه بعضهم باستخلاص الاستنتاجات الفورية للرد على قرارات الاردن الاخرية.

ولكن، وعلى وجه العموم، اتسمت ردود فعل قادة الليكود على القرارات الاردنية بتكرار مواقف الليكود المعروفة، والاهم بمحاولة الاستفادة القصوى منها انتخابياً. فخلال استقبال اسحق شامير لسفير نيوزيلانده الجديد، كرر رئيس الوزراء الاسرائيلي مقولة نفي وجود الشعب الفلسطيني، قائلاً ان خطاب الملك «يوجه ضربة الى المقولة القائلة بوجود شعب فلسطيني، لأنه اذا كان ينبغي، وفقاً لكلام حسين، ان يقيم جزء ما منه دولة فلسطينية، وفي الوقت ذاته يعتبر جزؤه الآخر اردنياً، فأين هو الشعب الفلسطيني؟» (عل همشماس، ١٩٨٨/٨/٢).

وفي مناسبة سابقة، قال شامير: «ليس ثمة أي انقلاب في اقوال الملك حسين». وأضاف، غامزاً من قناة حزب العمل: «يجب أن يصبح واضحاً، الآن، لمن كان يعتقد بأن حسين شريك في فكرة الحل الاقليمي الوسيط، ان ذلك وهم تبدي تماماً. فقد كان حسين يبغي، حتى الآن، تحقيق انسحاب اسرائيلي كامل من يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة، وها هو يعلن تخليه عن هذا